

الأزمة المالية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها دولة فلسطين

نظرة عامة

عليه، تعرضت عملية التنمية في فلسطين للعديد من المصاعب والمعوقات التي تحول دون استمراريتها، وتحد من نتائجها وتؤثر سلباً على مستوى المعيشة لغالبية السكان، نظراً لعدم الاستقرار والتدخلات المباشرة لسلطات الاحتلال، وضرب عناصر البنية الأساسية والمرافق العامة وتوسعات الإنتاج في كل الأنشطة. حيث تتطلب التنمية الاقتصادية في أي بلد آليات تنفيذ تبدأ بوضع الأهداف لحصر الموارد في ضوء تقييم الوضع الراهن، ثم تحديد متطلبات تحقيق الأهداف ورسم السياسات والإجراءات والآليات اللازمة لتنفيذها. وهذا يحتاج إلى جهد منظم من جميع شركاء التنمية الفلسطينية، الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في إطار مؤسسي وقانوني، يتحقق باستخدام الوسائل والسياسات الاقتصادية المختلفة.

أولاً: مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني

الناتج المحلي الإجمالي

في ظل الأزمة المالية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها دولة فلسطين خلال عام 2019، فقد تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي خلال عام 2019 ليصل إلى 0.9 في المائة مقارنة مع 1.2 في المائة عام 2018. جاء معدل النمو المحدود في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التحسن الطفيف للنشاط الاقتصادي في الضفة الغربية الذي سجل نمواً بنسبة 1 في المائة خلال عام 2019، واستقرار الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة خلال نفس العام. في ظل الصعوبات الاقتصادية التي تواجه قطاع غزة تراجع نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 18 في المائة عام 2019، بعد أن كانت حصة القطاع تبلغ حوالي 38 في المائة عام 1994، مما انعكس وبشكل مباشر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة ليصبح نصيب الفرد في الضفة الغربية أكثر 3 أضعاف نظيره في قطاع غزة.

الاستهلاك والاستثمار

إن ضعف القاعدة الإنتاجية، واعتماد الأسواق على السلع المستوردة، وانحياز رؤوس الأموال والعمالة

تعرض الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الأخيرة لأزمات متتالية على الصعيد المالي والسياسي والأمني، تمثلت بالاعتداءات على الأراضي الفلسطينية، والحجز على أموال المقاصة الفلسطينية، وتشديد الحصار على قطاع غزة، وزيادة القيود والعوائق في الضفة الغربية المحتلة، والاستمرار في سياسة تهويد مدينة القدس المحتلة وفصلها عن باقي أجزاء دولة فلسطين، وتقييد حركة التنقل والنفوذ للأفراد والبضائع وتذبذب حجم المساعدات الخارجية وانخفاضها بل وتوقف الكثير منها في السنوات الأخيرة.

وقد قررت (القوة القائمة بالاحتلال) بتاريخ 17 فبراير 2019 اقتطاع 138 مليون دولار من أموال الضرائب الفلسطينية في مخالفة صريحة لكافة المواثيق والقوانين الدولية، كون هذه الأموال، أموال فلسطينية تجنيهاً (القوة القائمة بالاحتلال) بالنيابة عن السلطة الفلسطينية طبقاً لاتفاقية أوسلو. وتقدر أموال الضرائب التي تجنيهاً القوة المحتلة نيابة عن السلطة الفلسطينية بما يتراوح بين 200 إلى 250 مليون دولار أمريكي شهرياً، وتشكل نحو 70 في المائة من الإيرادات المحلية الفلسطينية. وتقتطع دولة الاحتلال نسبة 3 في المائة من إجمالي قيمة الضرائب التي تحولها إلى السلطة كعمولة لها.

نتيجة لهذه الممارسات لسلطات الاحتلال، تفاقمت الأزمة المالية الفلسطينية، وانعكست سلباً على عمل كل المؤسسات الفلسطينية الرسمية، بما في ذلك صرف رواتب موظفي القطاع العام، وقد اتخذت السلطة الفلسطينية جملة من الإجراءات التقشفية، بما فيها وقف التعيينات والترقيات وشراء العقارات والسيارات وتقنين بدلات السفر، وذلك لتخفيف حدة الأزمة المالية التي تعانيها دولة فلسطين على خلفية قرار اقتطاع أموال الضرائب الفلسطينية. وقد قدرت الأمم المتحدة التكلفة الإجمالية للخسائر التي تكبدها الشعب الفلسطيني بين عامي 2000 و2017، بسبب الإجراءات المتخذة من جانب الكيان المحتل، بأكثر من 47.7 مليار دولار أميركي.

شهد عام 2019 تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 0.9 في المائة مقارنة مع 1.2 في المائة عام 2018. جاء ذلك في ظل

الغربية لتبلغ 5.9 في المائة، بينما انخفضت في قطاع غزة إلى 11.5 في المائة وذلك عام 2019.

وقد مر نشاط الإنشاءات كغيره من الأنشطة الاقتصادية بتقلبات كبيرة، حيث سجلت القيمة المضافة لهذا النشاط انخفاضاً خلال عام 2019 نسبته 1.4 في المائة مقارنة مع العام السابق، حيث سجل تراجعاً نسبته 4.3 في المائة في الضفة الغربية، في حين سجل ارتفاعاً نسبته 6.0 في المائة في قطاع غزة، وقد أدى الاختلاف في نسب التغير حسب المنطقة، إلى تباين نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت النسبة في الضفة الغربية إلى 5.6 في المائة، بينما ارتفعت في قطاع غزة إلى 6.3 في المائة وذلك خلال عام 2019.

ويعد قطاع الخدمات الأعلى من حيث نسبة المساهمة في الناتج الإجمالي المحلي بنسبة تصل إلى 59.5 في المائة، وتتماشى هذه النسبة في مجملها مع النسب السائدة في الاقتصادات المتقدمة، فيما يختلف هيكل الخدمات، بحيث ترتفع نسبة مساهمة خدمات التوزيع والخدمات الاجتماعية لتصل مجتمعة إلى حوالي 81 في المائة من إجمالي ناتج الخدمات، ويأتي ذلك على حساب مساهمة الخدمات الإنتاجية الوسيطة، التي لا تتجاوز مساهمتها 15 في المائة. حسب المنطقة تساهم الخدمات الاجتماعية بنسبة 60 في المائة من إجمالي ناتج الخدمات بقطاع غزة، فيما تساهم خدمات التوزيع بنسبة 47 في المائة من إجمالي ناتج الخدمات بالضفة الغربية. أما خدمات الإنتاج، فهي متساوية تقريباً في المنطقتين. ويساهم قطاع الخدمات في تشغيل حوالي 63 في المائة من إجمالي المستخدمين بأجر في الإقتصاد الفلسطيني.

مؤشرات سوق العمل والبطالة

أظهرت مؤشرات سوق العمل خلال عام 2019 ارتفاع حجم القوى العاملة بنسبة 1.3 في المائة مقارنة مع عام 2018، ليصل إلى 1,357 ألف فرد، وارتفعت نسبة المشاركة في القوى العاملة لتصل إلى 44.8 في المائة مقارنة مع 44.2 في المائة خلال العام 2018، رافق ذلك ارتفاع في عدد العاملين بنسبة 3.5 في المائة.

وتفاوتت نسبة القوى العاملة المشاركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت هذه النسبة 47.4 في المائة في الضفة الغربية عام 2019، مقابل 40.9 في المائة في قطاع غزة. وتنعكس هذه النسب تحسناً في نسبة المشاركة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعود ذلك إلى أن نسبة الزيادة في حجم القوى العاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2019 كانت أكبر من الزيادة في إجمالي القوى البشرية.

للأنشطة الخدمية، زاد من سلوك المجتمع الاستهلاكي، حيث يشكل الإنفاق الاستهلاكي النهائي أكبر مكون للناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد الفلسطيني، حيث يُشكل 111 في المائة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين. وسجلت قيمته ارتفاعاً نسبته 4.7 في المائة في عام 2019 مقارنة مع عام 2018، لتصل إلى 18,943 مليون دولار أمريكي، ويُعتبر الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية المساهم الأكبر في قيمة إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي بنسبة 82 في المائة، والذي أدى ارتفاعه عام 2019، إلى ارتفاع قيمة إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي.

يُعتبر الاستثمار مكوناً رئيساً للناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد الفلسطيني، وبنسبة 26.6 في المائة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين. حيث ارتفع قيمته بنسبة 0.13 في المائة في عام 2019 مقارنة مع العام السابق، لتصل إلى 4,617 مليون دولار أمريكي، ويُشكل الاستثمار في المباني ما نسبته 60.7 في المائة من إجمالي الاستثمار، نتيجة لانخفاض المنح الخارجية الموجهة للنفقات التطويرية وخاصة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

القطاعات الاقتصادية

يواجه النشاط الصناعي في فلسطين، تحديات كبيرة، أهمها تحكم الاحتلال الإسرائيلي بدخول المواد الأولية المستخدمة في الصناعة الفلسطينية. سجل النشاط الصناعي ارتفاعاً بنسبة 4.8 في المائة في عام 2019 مقارنة مع مستوياته المسجلة عام 2018. يعكس ذلك تفاوت النشاط الصناعي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الضفة الغربية، سجل النشاط الصناعي ارتفاعاً بنسبة 1.6 في المائة، في حين سجل تراجعاً ملموساً نسبته 12.2 في المائة في قطاع غزة. أدى تفاوت أداء قطاع الصناعة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى تغير نسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث زادت النسبة في الضفة الغربية إلى 14.0 في المائة، بينما انخفضت في قطاع غزة إلى 8.4 في المائة وذلك خلال العام 2019.

يتسم النشاط الزراعي في فلسطين باعتماده بشكل رئيس على الأمطار، واعتماده المحدود على الأساليب الزراعية الحديثة، حيث سجلت قيمته المضافة خلال عام 2019 استقراراً مقارنة مع العام 2018. سجل النشاط الزراعي ارتفاعاً نسبته 1.5 في المائة في الضفة الغربية، في حين سجل تراجعاً بنسبة 3.3 في المائة في قطاع غزة. وقد انعكس التفاوت في نسب تغير القيمة المضافة حسب المنطقة على المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث استقرت نسبة المساهمة في الضفة

البطالة، ودخل الأسر المنخفض وارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة النزاع القيود المستمرة على حرية الحركة، والقدرات الإنتاجية المقيدة وانعدام الفرص الاقتصادية. بالرغم من توفر الغذاء، فإن سعره ليس في متناول الكثيرين، إذ تعيش العديد من الأسر في حالة انعدام الأمن الغذائي على الرغم من حصولها بالفعل على مساعدات غذائية وغيرها من المساعدات.

وقد جرى تحديد ما يزيد عن 1,2 مليون شخص في غزة وفقاً لمسح أجري في عام 2018، أو ما نسبته 62,2 بالمائة من الأسر، على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة إلى حادة، وذلك بالمقارنة مع 53,3 بالمائة في العام 2014 الذي أجري فيه المسح السابق. في المقابل، لم تزد نسبة انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية عن 9,2 بالمائة، بعدما انخفضت مما نسبته 11,8 بالمائة في العام 2014.

كما يعيش في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما يقرب من ثلثي السكان تحت خط الفقر، مع محدودية آفاق توفر فرص العمل والأمن والرعاية الصحية وذلك بالعيش تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي. ولا تزال نسبة الفقر في فلسطين تشهد ارتفاعاً خلال السنوات الأخيرة، إذ وصلت نسبة الفقراء إلى ما يزيد عن نصف السكان في قطاع غزة لتبلغ 53.0 في المائة عام 2017، أي تفوق نسبة الفقر في الضفة الغربية بحوالي أربعة أضعاف، وذلك مقارنة بنسبة 39 في المائة في عام 2011. أما الوضع معاكس في الضفة الغربية، حيث انخفضت مؤشرات الفقر في الضفة الغربية خلال السنوات الستة الماضية، حيث انخفض الفقر في الضفة الغربية بحوالي 22 في المائة (من 18 في المائة للعام 2011 مقابل 14 في المائة للعام 2017).

يوجد حوالي 163 ألف أسرة، تتلقى مساعدات نقدية من السلطة الفلسطينية، مُسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية. منها 70 ألف أسرة في غزة ونحو 40 ألف في الضفة الغربية (110 آلاف). وبلغ عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات إغاثية من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" والمؤسسات الإغاثية الدولية والعربية أكثر من مليون شخص بنسبة تصل إلى 60 في المائة من سكان قطاع غزة، وهي النسبة التي بلغها انعدام الأمن الغذائي لدى الأسر في قطاع غزة. تسعى خطة الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة للعام 2020 إلى تأمين 348 مليون دولار لتقديم الخدمات الأساسية من الغذاء والحماية والرعاية الصحية والمأوى، (الإطار رقم (1))

كما انخفض معدل البطالة في فلسطين في المجمل إلى 25.3 في المائة في عام 2019، مقارنة مع 26.2 في المائة في عام 2018. يُعزى هذا التحسن إلى انخفاض عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية وهو ما أدى إلى انخفاض معدل البطالة في الضفة الغربية إلى 15.3 في المائة خلال عام 2019 مقارنة مع 17.7 في المائة عام 2018.

أما في قطاع غزة، وبما أن الزيادة في عدد العاطلين عن العمل كانت أكبر من الزيادة في حجم القوى العاملة، أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة إلى 45.1 في المائة خلال عام 2019 مقارنة مع 43.1 في المائة خلال عام 2018.

قطاعياً، تتركز العمالة في فلسطين بشكل كبير في أنشطة الخدمات وتجارة الجملة والتجزئة، حيث بلغت نسبة العاملين في هذه الأنشطة 43.8 في المائة خلال عام 2019، مقابل 43 في المائة في المائة خلال عام 2018، تلا ذلك العاملون في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 21.1 في المائة. وبلغ عدد العاملين في السوق المحلي (يشمل العاملين في القطاع العام والخاص) نحو 877,100 ألف عامل في عام 2019، منهم 616 ألف عامل في الضفة الغربية و261 ألف عامل في قطاع غزة. وقد بلغ عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات الإسرائيلية 133,300 عامل، بواقع 110,400 عامل في إسرائيل و22,900 عامل في المستعمرات.

جدير بالذكر أنه وبسبب صغر حجم سوق العمل الفلسطينية واستمرار الإجراءات الإسرائيلية لمحاربة الإقتصاد الفلسطيني، تعتبر سوق العمل الفلسطينية غير موفرة لفرص العمل الجاذبة للعمالة الفلسطينية خاصة وأن قيمة الأجور في هذه السوق منخفضة بشكل كبير، وفي المقابل تعاني العمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة من أعمال التمييز العنصري والإرهاب بحقهم من قبل جيش الاحتلال والمشغل الإسرائيلي على حد سواء.

عدد السكان والفقر والأمن الغذائي

يقدر عدد الفلسطينيين في العالم نهاية عام 2019 بحوالي 13.350 مليون فلسطيني، منهم حوالي 5.039 مليون في دولة فلسطين أي ما نسبته 37.7 في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم. يتوزع الفلسطينيون في دولة فلسطين بواقع 3.020 مليون فرداً في الضفة الغربية (59.9 في المائة)، و2.019 مليون فرداً (40.1 في المائة) في قطاع غزة نهاية عام 2019.

ويعاني نحو 1,6 مليون فلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، أو 31.5 بالمائة من الأسر، من انعدام الأمن الغذائي الناتج عن ارتفاع معدلات

نسبته 18.0 في المائة مقارنة مع عام 2018. يمثل الدين العام الداخلي نحو 1,577.2 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 56.4 في المائة من قيمة مجموع الدين العام نهاية عام 2019 مسجلاً ارتفاعاً نسبته 17.8 في المائة مقارنة مع عام 2018. فيما بلغ مجموع الدين الخارجي 1,218.0 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 43.6 في المائة من قيمة مجموع الدين العام نهاية عام 2019 مسجلاً ارتفاعاً نسبته 18.1 في المائة مقارنة مع العام 2018.

تحول الفائض المالي المسجل بنحو 197 مليون دولار أمريكي عام 2018 إلى عجز مالي بلغ قيمته نحو 337 مليون دولار أمريكي عام 2019، أي ما نسبته 2.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. يعود ذلك إلى ارتفاع قيمة الإنفاق العام وصافي الإقراض بنسبة 4.1 في المائة مقارنة مع عام 2018، وتراجع قيمة الإيرادات العامة بنحو 9 في المائة عام 2019.

انخفضت قيمة مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح خلال عام 2019 بنسبة 9.0 في المائة مقارنة مع العام 2018 لتصل إلى 3,754 مليون دولار أمريكي، وذلك كنتيجة للانخفاض في قيمة إجمالي الإيرادات المحلية بما نسبته 10.2 في المائة، وانخفاض قيمة مجموع التمويل الخارجي (المنح) بما نسبته 26 في المائة.

فيما يتعلق بمجموع النفقات العامة، فقد سجلت قيمتها ارتفاعاً خلال عام 2019 لتصل إلى 4,164 مليون دولار أمريكي أي بارتفاع بلغ 6.0 في المائة مقارنة مع العام 2018، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة النفقات الجارية وصافي الإقراض بنسبة 5.5 في المائة، بالرغم من انخفاض قيمة النفقات التطويرية بما نسبته 27.2 في المائة، خلال عام 2019 مقارنة مع عام 2018.

يبدو أنه في فلسطين لن يتم القضاء على الفقر من خلال تقديم المعونات الإغاثية الإنسانية، وإتاحة فرص عمل أو من خلال ضمان توفير المسكن اللائق والصحة والتعليم، وكل تلك الحقوق مهمة وأساسية لضمان استمرار الحياة، لكن الأهم هو الاستقرار السياسي ونعني بذلك زوال الاحتلال الإسرائيلي الذي يقوض الإقتصاد الفلسطيني ويسطو على مقدرات وموارد الفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير.

ميزان المدفوعات

كما شهد عام 2019 أيضاً ارتفاع قيمة عجز الميزان التجاري بنسبة 1 في المائة، نتج عن ارتفاع قيمة الواردات من الخارج بنسبة 1 في المائة رغم ارتفاع قيمة الصادرات الفلسطينية بنسبة 2.5 في المائة. حيث وصلت قيمة الاستيراد من الخارج أكثر من ثلاثة أضعاف قيمة الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات، وهو ما يعكس الفجوة التجارية في الميزان التجاري.

وقد ارتفعت قيمة فائض التحويلات الجارية بنسبة 34 في المائة مقارنة مع عام 2018 لتصل إلى 2,009 مليون دولار أمريكي بعد أن كانت 1,499 مليون دولار أمريكي عام 2018. كما ارتفع مجموع الدين العام بنسبة 18 في المائة نهاية عام 2019، ليصل إلى 2,795 مليون دولار أمريكي بعد أن كان 2,370 مليون دولار أمريكي نهاية عام 2018. ويُشكل مجموع الدين العام حوالي 16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019، بينما بلغ في المائة في العام 2018.

الأوضاع المالية

شهد إجمالي الدين العام تذبذباً خلال الفترة (2015-2019)، حيث وصلت قيمته إلى 2,795.2 مليون دولار أمريكي نهاية عام 2019 مسجلاً ارتفاعاً

إطار رقم (1)

خطة الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة للعام 2020

تسعى خطة الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة للعام 2020 إلى تأمين 348 مليون دولار لتقديم الخدمات الأساسية من الغذاء والحماية والرعاية الصحية والمأوى والمياه والصرف الصحي لنحو 1.5 مليون فلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. تتقاطع هذه الخطة مع الأولويات الوطنية وخطط الحكومة الفلسطينية، التي تنعكس آثارها إيجاباً على حياة الناس على المدى البعيد. ويستهدف حوالي 76 في المائة من التمويل المطلوب سكان قطاع غزة، حيث يعاني السكان من وضع هش للغاية. أما في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، فهناك عوامل كثيرة تعرقل وصول الفلسطينيين إلى الخدمات الأساسية وسبل العيش، بما فيها: الأنشطة الاستيطانية والعنف المرتبط بها، مصادرة الأراضي، القيود المفروضة على التنقل.

وفي قطاع غزة، والذي يسكنه مليون فلسطيني، نتج عن الحصار الإسرائيلي المفروض عليها منذ عشر سنوات قيود على حركة المسافرين وقلة فرص الحصول على العمل وحتى الحصول على أساسيات الغذاء ومياه الشرب والوقود. فقد أدى الحصار المفروض إلى تدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والتي وصلت إلى ما يزيد عن 40 بالمائة (60 بالمائة من الشباب)، وإلى تراجع معدلات الصادرات إلى 3 في المائة فقط من مستويات ما قبل الحصار وأصبح 80 في المائة من السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية.

وفي الضفة الغربية، تحرم المستوطنات الإسرائيلية التي يعتبرها القانون الدولي بأنها غير شرعية المجتمعات النائية والتي تعتمد على الزراعة من العيش الكريم بسبب أن المزارعين لا يستطيعون الوصول إلى المياه أو البناء في أراضيهم. فنادرًا ما يسمح للفلسطينيين بالبناء وغالبًا ما يتم مصادرة ممتلكاتهم أو تتعرض للهدم لإنشاء الطرق أمام الإسرائيليين للوصول للمستوطنات. حيث تقدر تكلفة القيود المفروضة على الحركة والأرض والموارد الإقتصاد الفلسطيني نحو 3.4 مليار دولار سنوياً.

ثانياً: البيئة التنموية للإقتصاد الفلسطيني

وضعت السلطة الفلسطينية على مدار السنوات السابقة مجموعة من خطط الإصلاح والتنمية تبعاً للأزمة المالية التي عانت منها، كنتيجة للحصار الإسرائيلي، ابتداءً بخطة الإصلاح والتنمية (2008-2010)، ثم خطة إقامة الدولة وبناء المستقبل (2011-2013)، وتبعها خطة التنمية الفلسطينية (2014-2016)، وأخيراً برنامج السياسات الوطنية المواطن أولاً (2017-2022). وقد استندت هذه الخطط إلى رؤية تنموية وسياسات جل تركيزها أن الإحتلال الإسرائيلي كان وما يزال العامل الأكثر تأثيراً في تشكيل بنية وطبيعة الإقتصاد الفلسطيني، وبالتالي في صياغة مؤشرات التنمية البشرية.

حيث استهدفت السياسة الإسرائيلية تعطيل حركة الإقتصاد الفلسطيني، ووضع العراقيل أمام مختلف الأنشطة الاقتصادية، لمنع قيام أية محاولة لإحداث تنمية حقيقية في الأراضي الفلسطينية. في النهاية أصبح الفلسطينيون يعتمدون بنسبة 90 في المائة على الكيان المحتل في توفير وسائل العيش المختلفة. وأصبح السوق الفلسطيني يمثل أكبر سوق للكيان المحتل.

ويشكل استمرار وضع الإقتصاد الفلسطيني رهينة الإحتلال عقبة أمام تطوره والنهوض به. فما زالت دولة الإحتلال تفرض هيمنتها وسيطرتها على مقدرات الإقتصاد الفلسطيني، فهي تسيطر على المنافذ والمعابر، وتقيم الحواجز أمام حركة الأفراد والتجارة الداخلية والخارجية، وتدمر البنية التحتية، وتستولي على الأراضي، وتحتجز أموال السلطة لديها وتفرض القيود على البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية. وعليه فإن عملية تطوير الإقتصاد الفلسطيني تحتاج إلى جهود منظمة مدعومة من الخارج.

لذا، يعد بناء القدرة الذاتية للمجتمع والإقتصاد الفلسطيني، وخصوصاً تطوير رأس المال البشري، الرد المباشر على عملية التهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يمارسه الإحتلال ضد الشعب الفلسطيني. حيث سنؤدي زيادة الإستثمار في رأس المال البشري إلى التخلص التدريجي من التشوّهات التي أحدثها الإحتلال في سوق العمل، وإلى تهيئة الإقتصاد الفلسطيني للاندماج في الاقتصاديات العالمية من خلال تحسين الإنتاجية، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية. سوف يتيح ذلك إمكانية إستيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الفلسطينية داخل الإقتصاد الفلسطيني،

المسؤولين الفلسطينيين إلى تلك النقاط ومنطقة "ج"، وسياسات تنظم الاستيراد وآلية الرقابة على الواردات، وتبادل المعلومات والمعطيات والسجلات الخاصة بالواردات. وبلغت التقرير الانتباه إلى إمكانية إجراء الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي مفاوضات لإعادة ما تراكم من أموال للشعب الفلسطيني، ولإيجاد آلية تشارك الحكومة الإسرائيلية خلالها الفلسطينيين بجميع المعلومات المرتبطة بالتجارة الفلسطينية والموارد المالية.

ثالثاً: فرص التنمية الفلسطينية

التزمت الحكومة الفلسطينية بتنفيذ برنامج التنمية وأهداف التنمية السبعة عشر التي أقرتها الأمم المتحدة، وتم تشكيل فريق وطني لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، بهدف المساهمة في تعميمها وتحقيق أهدافها بمراعاة الصلة بين الخطة وما يتصل بها في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وبلورة الأولويات الوطنية للتنمية بتعزيز التنسيق والتعاون بين الشركاء ذوي العلاقة من مؤسسات وطنية ودولية، والتأكد من إدماج أهداف التنمية المستدامة في الإستراتيجية الوطنية.

وقد أقرت الحكومة الفلسطينية خطة عمل السياسات الوطنية (2017-2022) التي حملت شعار المواطن أولاً، وقد تقاطعت في معظم أهدافها مع أهداف التنمية المستدامة. وفي تموز من عام 2018 قدمت دولة فلسطين استعراضها حول أهداف التنمية المستدامة كجزء من التزامها بمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة، وخلصت إلى أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، وتجسيد دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على أرضها وحدودها ومواردها، يمثل شرطاً ضرورياً ومسبقاً لتمكين فلسطين من تحقيق أولوياتها الوطنية للتنمية المستدامة، وهو شرط لا يمكن تحقيقه دون قيام المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه إلزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها إنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية.

بالنظر إلى البيئة التنموية داخل الأراضي الفلسطينية، يتضح وجود العديد من الإمكانيات المتوفرة والفرص الواعدة، بيد أن تلك الفرص والإمكانيات تحد منها وتعيقها جملة من الظروف والعراقيل الذاتية والموضوعية. فمن أهم نقاط القوة التي يمتلكها الفلسطينيون: القوة البشرية، والوضعية الديمغرافية الجيدة، إذ إن تركيبة الشعب الفلسطيني

وبالذات داخل القطاع الخاص، ما يقلل من تبعية الإقتصاد الفلسطيني لاقتصاد دولة الاحتلال.

إن خصوصية الحالة الفلسطينية تستدعي استراتيجية تنموية خاصة بها، بحيث يكون أبرز معالمها التركيز على بعض المرافق الإقتصادية ضمن القطاعات المختلفة، مما يعني إزالة التشوّهات المترابطة خلال فترة الاحتلال، والعمل على تنمية وتطوير المرافق والقطاعات. من جهة أخرى فالإقتصاد الفلسطيني بحاجة إلى تنمية تلبّي الحاجات الأساسية وتعتمد على الذات، وتتصف بالتوازن والاستقرار والتواصل. أي المقصود إعداد رؤية تنموية لإقتصاد فلسطيني قادر على مواجهة تحديات التنمية وتطوير القدرة الذاتية في مواجهة خطط التهميش للكيان المحتل، ولمواجهة تحديات تحقيق التنمية المستدامة في دولة فلسطين.

وقد كشف تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) تم نشره في سبتمبر 2019، أن تكلفة الاحتلال على الشعب الفلسطيني في الفترة الواقعة بين عام 2000 و2017 تقدر بنحو 47.7 مليار دولار، أي ثلاثة أضعاف حجم الإقتصاد الوطني لعام 2017. وبحسب التقرير فإن الإقتصاد الفلسطيني يتكبد الخسائر بسبب إهدار العائدات والأثقال التي تضعها دفعات الفوائد عليه. وتشمل الخسائر 28.2 مليار دولار فوائد و6.6 مليار دولار عوائد مالية مسربة لدولة الاحتلال.

ويقدر التقرير أن التكلفة المترابطة للاحتلال يمكن أن تقضي على العجز في الميزانية الفلسطينية البالغ 17.7 مليار دولار في تلك الفترة، وأن تؤدي أيضاً إلى وجود فائض بنحو ضعف حجم العجز، وكان بالإمكان أن تزيد من حجم إنفاق الحكومة الفلسطينية على التنمية بعشرة أضعاف ما هي عليه الآن، واستقرار العجز عند مستوى 4.5 مليار دولار خلال تلك الفترة.

إن حجم الخسائر التي يتكبدها الإقتصاد الفلسطيني تعود إلى إجراءات الاحتلال بتشديد القيود على حرية حركة المواطنين الفلسطينيين والبضائع، والسيطرة على المنطقة "ج" في الضفة الغربية وعلى جميع المعابر الحدودية، وإنكار حق الفلسطينيين في استخدام أراضيهم ومصادرهم البشرية والطبيعية، وحرمان الحكومة الفلسطينية من السيطرة الهادفة على المصادر المالية.

ولوضع حدّ للتكلفة التي يتسبب بها الاحتلال، يوصي التقرير بإجراء تغييرات أساسية من بينها ترتيبات بشأن: نقاط المعابر الحدودية ودخول

وبسبب مناخ غور الأردن شبه الاستوائي، وخصوبة تربته، وقربه من نهر الأردن، وتوفر خزانات المياه الجوفية العذبة التي تختزنها أراضيها؛ صار يشكل سلة الغذاء الفلسطينية على مدار السنة، الأمر الذي شجع على نمو الصناعات الزراعية والغذائية وزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات. ولو سلمت هذه المنطقة الحيوية من الاحتلال لتحولت إلى مركز جذب لأصحاب المشاريع والاستثمارات، وأمكن لها تخفيف ازدحام السكان في مدن الضفة الغربية، ودعم الإقتصاد الفلسطيني.

علاوة على ذلك، يضم غور الأردن عدداً من المواقع السياحية، الدينية والأثرية والطبيعية، وأهمها البحر الميت الذي تحتوي طينته على مواد علاجية، فضلاً عن احتوائه على ثروات معدنية مهمة، مثل الفوسفات والبوتاس والأملاح وغيرها، ولهذه الأسباب يقدم البحر الميت ووادي الأردن فرصاً واعدة في تنوع الإقتصاد وتقويته، سواء في مجال الصناعات السياحية، أو الصناعات الزراعية، وبالتالي فإنه يمثل العمود الفقري الإقتصادي للدولة الفلسطينية المستقبلية.

ويقدر خبراء موارد البحر الميت للجانب الفلسطيني فقط، بأنها تزيد على مليار دولار سنوياً من المعادن الثمينة، وأشاروا إلى أن تقارير دولية صادرة عن البنك الدولي أوردت أن إسرائيل والأردن تحصلان معاً على نحو 4.2 مليار دولار من المبيعات السنوية لهذه المنتجات، وهو ما يمثل 1 في المائة من الإمدادات العالمية من "البوتاس"، و12 في المائة من إنتاج العالم من "البرومين". وبينت التقارير الدولية، أنه إذا تم الأخذ كمقياس متوسط القيمة المضافة لهذه الصناعات للاقتصاد الأردني والإسرائيلي، فسيكون بمقدور الإقتصاد الفلسطيني أن يضيف ما قيمته 962 مليون دولار من القيمة المضافة سنوياً، وما يوازي تقريباً حجم قطاع الصناعات التحويلية الفلسطيني بأكمله.

كما تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن صناعة السياحة الفلسطينية يمكن أن تولد 290 مليون دولار من العائدات سنوياً و2900 فرصة عمل. وتُقدر الخسائر السنوية للإقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم استغلاله لموارد البحر الميت بنحو 1.1 مليار دولار أي ما يعادل 13.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني أنه في حال تمكن الفلسطينيون من الوصول إلى الثروات المعدنية، ومصادر الطاقة، وأقاموا مشاريعهم الاستثمارية الضخمة، فإنهم سيتمكنون من إحداث تنمية اقتصادية مستدامة.

العمرية يغلب عليها عنصر الشباب (أكثر من 60 في المائة في عمر أقل من الثلاثين)، وهذه الميزة لها ارتباط وثيق بالحيوية والفاعلية، وبتقبل التغيير، والقدرة على التعليم واكتساب المهارات، وتشغيل التكنولوجيا الحديثة، إضافة لما تحتويه من مخزون للخبرات المتميزة، ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى حيوية المجتمع المدني والقطاع الخاص، مع ما يمثله الموقع الجغرافي من أهمية جيوسياسية، بالإضافة إلى وفرة عناصر الجذب السياحي، إضافة إلى توفرها على ثروات طبيعية (محدودة) ومقومات سياحية فريدة

وتتمتع مناطق (ج) بأهمية كبيرة بالنسبة لحياة الفلسطينيين، وفرص بناء دولتهم، فهذه الأراضي التي بموجب الاتفاقيات الموقعة مع الإسرائيليين بقيت تحت الإدارة المدنية والأمنية والإسرائيلية، لحين انتهاء المفاوضات، تمثل احتياطي الأراضي الخاص بسكان الضفة الغربية، ونسبتها تزيد على 60 بالمائة من مساحة الضفة الغربية، ومن المفترض بهذه الأراضي أن تُستخدم من أجل تشييد البنى التحتية مثل منشآت التخلص من النفايات، أو إقامة المناطق الصناعية. إضافة لاحتوائها على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الكسرات والمحاجر ومصادر المياه الجوفية والأراضي الزراعية وأراضي الرعي وتطوير السياحة، ومياه نهر الأردن وموارد البحر الميت. وبالتالي فهذه الأراضي ضرورية جداً لغرض تطوير اقتصاد وطني، كما أنّ أعمال البنى التحتية المشتركة للبلدات، مثل الشوارع وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات، تُلزم بالانتقال إلى مناطق (ج) والعمل فيها. ما يعني أن فرص إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة بدون المنطقة (ج) شبه معدومة.

وتعتبر منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت أكبر وأهم احتياطي للأرض القابل للتطوير في الضفة الغربية. حيث تبلغ مساحة المنطقة 1.6 مليون دونم، وهي تُشكل 28.8 في المائة من مساحة الضفة الغربية. يعيش في المنطقة 65 ألف فلسطيني في 29 بلدة، وهناك حوالي 15 ألف فلسطيني آخر يعيشون في عشرات التجمعات البدوية الصغيرة. وتعتبر سيطرة الفلسطينيين الكاملة على غور الأردن أمراً ضرورياً وحاسماً لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة؛ ببساطة، لأنّ غور الأردن بموارده وموقعه وإمكانياته الواعدة هو ضمان الاستقلالية الاقتصادية للدولة الفلسطينية في المستقبل.

إطار رقم (2)

أهمية تأثير المناطق (ج) على التنمية الاقتصادية الفلسطينية

تعتبر المناطق (ج) هي المناطق الواقعة تحت السيطرة العسكرية والإدارية الإسرائيلية الكاملة، وتشكل حوالي 61 في المائة من أراضي الضفة الغربية، ويسكنها ما يقارب 297 ألف فلسطيني، موزعين على 532 تجمعاً سكانياً، وتتألف من أكثر الشرائح السكانية ضعفاً في الضفة من حيث الاحتياجات الإنسانية، لا سيما في ظل عمليات الهدم والطرده القسري للسكان من منازلهم، الأمر الذي يقلل من قدرتهم على كسب العيش، ويؤدي إلى استئراء الفقر، وزيادة الاعتماد على المساعدات.

تهدف السياسة الإسرائيلية في المناطق "ج"، إلى تقنينها، وإحكام السيطرة عليها، وتعد هذه السياسة المعيق الأساسي لعملية التنمية المستدامة في فلسطين، كما تعد المسبب الأكبر للتشوهات البنوية في الإقتصاد الفلسطيني، نظراً لسياستها القائمة على فرض القيود والحد من القدرة على ممارسة أنشطة الأعمال خاصة في المناطق "ج".

إن القيود الإسرائيلية المفروضة على المناطق (ج) تكلف الإقتصاد الفلسطيني، وتحرمه من فرص قيمتها حوالي 3.4 مليار دولار سنوياً. وبحسب تقرير صادر عن وزارة الإقتصاد الوطني الفلسطينية، إن الأنشطة الاقتصادية في تلك المنطقة قادرة على توليد 800 مليون دولار من الإيرادات الضريبية، سنوياً، وهذا يمكن أن يُغني عن التمويل المقدم والمساعدات من الدول المانحة، هذا بالإضافة إلى أن هذه المناطق تحتوي على 90 في المائة من المقدرات والثروات الطبيعية الفلسطينية، وتعتبر الأخصب زراعياً.

كما تحتوي هذه المناطق على مخزون الموارد الطبيعية كالمياه والطاقة والمعادن والمراعي، وأغلب الأرض الزراعية في الضفة الغربية، حيث يحفل البحر الميت بالكثير من المعادن الثمينة، في مقدمتها مخزونات ضخمة من البوتاس والبرومين. كما أن البحر الميت يعد من المناطق الغنية بالثروات المعدنية الأخرى، حيث تصل احتياطات كلوريد المغنيسيوم في البحر إلى 23 مليار طن وكلوريد الصوديوم إلى 12.6 مليار طن، وكلوريد الكالسيوم إلى 6 مليارات طن.

بالنظر إلى المصادر الطبيعية التي تتمتع بها المناطق "ج"، تعتبر صناعة الحجر والتقيب من أضخم الصناعات التصديرية في الأراضي الفلسطينية، حيث تستند صادراتها على حجر القدس الذهبي الشهير. ووفق بيانات البنك الدولي، فإن مساحة الأراضي التي تصلح لاستخدامها كمحاجر في المناطق "ج" تقدر بنحو 21 ألف دونم.

يعد القطاع الزراعي واحداً من القطاعات الاقتصادية المستهدفة في المناطق (ج)، حيث يتركز الاستغلال الاستيطاني الإسرائيلي لمناطق (ج) في غور الأردن، والجزء الشمالي من البحر الميت، إذ تسيطر المستوطنات على 85 في المائة من مساحة هذه الأراضي، وهي أخصب أراضي الضفة، حيث وفرة المياه والمناخ يوفران الظروف المثلى لازدهار الزراعة، ما يجعلها تنتج ما نسبته 40 في المائة من صادرات التمور من إسرائيل.

إن الوجود الإسرائيلي بالأغوار وضمه سيكون له تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث ستصبح دولة فلسطين مقطعة الأوصال ولا سيادة لها على أرضها، ولن يكون بالإمكان أن تستغل ثروتها الزراعية والإقتصادية ولا حتى الاستفادة من العوائد الإستثمارية من إستغلال الأراضي الزراعية وضياح الثروات وعائدات السياحة. فالإستثمار الزراعي الحديث وزيادة مساحة الإستصلاح للأراضي الزراعية بمساحة 100 ألف دونم قد يؤدي إلى تشغيل أكثر من خمسون ألف عامل وسيفوق ناتجها مليار دولار سنوياً، وبزيادة حجم التصدير إلى الخارج، بالإضافة للإستثمار بقطاعات أخرى كقطاع الإنشاءات والصناعة والسياحة والترفيه.

رابعاً: التحديات والصعوبات نحو تحقيق التنمية في فلسطين

تواجه المناطق الفلسطينية تحديات وصعوبات كبيرة نحو تحقيق التنمية، حيث أعاق الاحتلال الإسرائيلي وبشكل مستمر جميع أوجه التنمية في الأراضي الفلسطينية، واستنفد مصادر الشعب الفلسطيني وطاقاته، كما أضر بالبيئة الفلسطينية، وعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة.

وعلى مدى سنوات الاحتلال، تسببت إسرائيل، وخلقته، بممارساتها المنهجية، أزمة اقتصادية كبيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كان الهدف منها تعطيل كل فرصة تؤدي إلى قيام اقتصاد وطني، بل ووضع المعوقات التي تكسر التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. وإضافة للمعوقات الناتجة عن الترهات التي أحدثها الاحتلال الإسرائيلي، مثل مصادرة الأراضي، ومصادرة المياه، ومنع وتقييد استخراج الموارد الطبيعية، وربط العمالة الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي، ومنع تطوير مناطق (ج)، وتعطيل فرص الاستثمارات الأجنبية، بل وحتى المساعدات الدولية.

كما تفرض السلطات الإسرائيلية قيوداً بالغة الشدة على إنشاء مشاريع جديدة، وترفض إعطاء الترخيص لعدد من المشاريع الصناعية المقترحة، التي تهدف من ورائها إلى منع إقامة صناعات من الممكن أن تنافس المنتجات الإسرائيلية المماثلة. وقد عطلت إسرائيل بقدر ما تستطيع كافة المشاريع الفلسطينية الهامة، أو أخرتها، كما جرى في مشروع ميناء غزة ومشروع مطار غزة الدولي، وقد زادت حدة الممارسات الإسرائيلية باستخدام وسائل حربية لتدمير المنشآت والمشاريع الفلسطينية، لعل منها ما حصل للمطار ولشركة كهرباء غزة التي دمرت بالكامل.

ومنذ منتصف عام 2002، شرعت إسرائيل بإقامة جدار فاصل في أراضي الضفة الغربية، وبناء عليه تمت مصادرة مساحات شاسعة من الأرض، وهي من الأراضي الزراعية الخصبة، التي تحتوي على خزانات المياه الجوفية، حيث تواصل إسرائيل نهبها للموارد المائية من خلال الإجراءات والسياسات المتنوعة التي تتبعها لتحويلها إلى داخل المستوطنات الإسرائيلية، حيث تقوم بتحويل 85 في المائة من موارد المياه الجوفية الفلسطينية إلى إسرائيل.

فمنذ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بدأت عملية الاعتداء المنظم للبيئة الفلسطينية لتعطيل أية تنمية

حقيقية فلسطينية، حيث استخدم الاحتلال كافة الأدوات المتوفرة لديه، فإسماً سيطرته على المصادر الطبيعية الفلسطينية واستنزافها، علماً أن الاحتلال بذلك يخالف القانون الدولي واتفاقيات جنيف، حيث لا يحق للإسرائيليين إجراء أي تغيير في معالم الأرض مهما كانت الأسباب. وتعددت وتنوعت أشكال وأدوات الاحتلال في الاعتداء على البيئة الفلسطينية وتدميرها، من بينها:

1- السيطرة على موارد المياه:

صاشرت سلطات الاحتلال أراضي فلسطينية كثيرة، وسيطرت على أهم مصادر المياه فيها بحجة المحافظة على المناطق الطبيعية، وكانت الغاية الحقيقية استغلال مصادر المياه في ري الأراضي التي صودرت من الفلسطينيين وأقامت عليها المستوطنات، حتى أصبح حوالي 90 في المائة من ينابيع الضفة الغربية خاضعاً لسيطرة الاحتلال الذي يسخرها وفقاً لاحتياجاته.

كما سيطرت سلطات الاحتلال على المياه الجوفية، وذلك بعدم منح أي ترخيص لحفر آبار ارتوازية جديدة أو تعميق الآبار الارتوازية التي حفرت قبل عام 1967، كما قامت بتحديد كميات المياه التي يسمح باستخراجها من هذه الآبار وذلك بتركيب عداد على كل بئر للمراقبة، وقامت السلطات الإسرائيلية بإجراء تعديلات على القوانين التي تتناول حقوق المياه، وأصدر الاحتلال أمر رقم 291 عام 1967، الناص على أن جميع مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية أصبحت ملكاً للدولة وفقاً للقرار الإسرائيلي عام 1959. ويمثل نصيب الفرد الإسرائيلي من المياه، ما يوازي سبعة أضعاف نصيب الفرد الفلسطيني، علماً أن إسرائيل قد وقعت عدة اتفاقيات بشأن المياه مع الجانب الفلسطيني، إلا أنها لم تطبق هذه الاتفاقيات.

2- المستوطنات

وقد تركت المستوطنات ولا تزال آثاراً مدمرة طالت جميع عناصر البيئة الفلسطينية، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي ومنع المواطنين الفلسطينيين من دخولها وممارسة أنشطتهم المختلفة، فإن هناك الكثير من مظاهر التدمير البيئي الفلسطيني، فقد قُدر عدد الأشجار المثمرة والحرارية التي اقتلعت لإقامة المستوطنات بما يقارب 3.5 إلى 4.5 مليون شجرة مثمرة وحرارية، عدا عن النباتات والأعشاب والزهور البرية التي تعيش في هذه المناطق المليئة بالمستوطنات، كما لوئنت المستوطنات بالمياه العادمة ومخلفات المصانع العديد من المياه

معها والانفتاح على العالم، ومن ثم تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي يدعم القطاعات الإنتاجية ويشجع الاستثمار في القطاعات الحيوية، ويؤسس لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وذلك من خلال دعم المنتج الوطني والقطاعات الإنتاجية الفلسطينية المختلفة، والعمل على زيادة تنمية التبادل التجاري بين فلسطين والدول العربيّة، والاستفادة قدر الإمكان من مميزات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما توفره من فرص واعدة للاقتصاد الفلسطيني، والعمل أيضاً على جذب وتشجيع عودة رأس المال الفلسطيني المستثمر في الخارج.

يشار إلى أن الحكومة الفلسطينية اتخذت قرارات في إطار تحقيق انفكاك اقتصادي تدريجي في مجالات الاستيراد والتصدير وأخرى تتعلق بوقف تحويل المرضى إلى المستشفيات الإسرائيلية. كما سبق أن قرر المجلس الوطني والمركزي الفلسطينيان في عدة مناسبات تعليق الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود عام 1967 ووقف التنسيق الأمني مع إسرائيل والانفكاك من علاقة التبعية الاقتصادية.

خاتمة

ان العلاقة الاقتصادية بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي هي علاقة غير متكافئة بالمثل، وجاءت نتيجة للقوة العسكرية والسياسية والأمنية الإسرائيلية، التي مارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، حيث لا زالت النسبة الأكبر من الصادرات الفلسطينية موجهة للسوق الإسرائيلية والنسبة الأكبر أيضاً من الواردات الفلسطينية هي من السوق الإسرائيلية، وهذه تشكل معضلة خطيرة تواجه الاقتصاد الفلسطيني من خلال أثرها المباشر على الناتج المحلي الإجمالي وميزاني التجارة والمدفوعات، وتشكل أحد أكبر التحديات أمام الحكومة الفلسطينية.

وقد اتبعت دولة الاحتلال الإسرائيلي استراتيجية إحاق للاقتصاد الفلسطيني باقتصادها، ومنع تطويره وتعميق تبعية لها، بهدف ضرب صمود الشعب الفلسطيني، وحرمانه من أهم مقومات استقلاله الوطني، وذلك عن طريق السياسات والإجراءات العقابية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالعلاقة بين الطرفين هنا ليست علاقة استعمارية بشكلها الكلاسيكي، القائمة على سلب ونهب خيرات البلاد المستعمرة، بل أفضع وأكثر تعقيداً من ذلك، لاستخدامها وسائل وأدوات لجعل

السطحية والجوفية في الضفة الغربية، عدا عن سيطرتها على خزانات المياه الجوفية والتحكم في كمية المياه للسكان الفلسطينيين، كما أدى ذلك إلى تقليص الأراضي الزراعية الفلسطينية وتصحرها.

خامساً: تقليص التبعية والانفكاك عن الإقتصاد الإسرائيلي

لا يزال الموقف الإسرائيلي رافضاً لأي حلول عادلة تقضي إلى إنهاء الاحتلال وتحرير الإقتصاد من التبعية القسرية التي كرسها الاحتلال، ويعكس ذلك الموقف استمرار سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأرض والموارد والحدود بجانب الإجراءات والممارسات القمعية التي يمارسها على أرض الواقع واستغلاله لبروتوكول باريس الاقتصادي لربط الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي وجعله تابعاً لا يمكن الانفكاك عنه، فنجم عن ذلك تشوهات واختلالات هيكلية عديدة في سوق العمل والتجارة الخارجية والمالية العامة، وكذلك حرمان الإقتصاد الفلسطيني من أدوات السياسة النقدية، نظراً لعدم وجود عملة وطنية. وقد انعكست هذه التشوهات والاختلالات على جميع المؤشرات الاقتصادية.

حيث يقف الاحتلال الإسرائيلي خلف تراجع الأداء الاقتصادي الفلسطيني وتراجع التنمية بسبب سيطرته الكاملة على الأراضي والموارد والمعايير والحدود، التي استطاع بواسطتها تكريس تبعية الإقتصاد الفلسطيني باقتصاد الاحتلال، وحال دون إحداث تنمية حقيقية ضمن هذه المنظومة، إلا أن العنصر البشري الفلسطيني الذاتي يبقى في غاية الأهمية لتحسين بيئة الأعمال والاقتصاد، خصوصاً في سياق معركة التحرر السياسي، أي أنه لا بد من التزام بين معركة التحرر السياسي التي تخوضها القيادة الفلسطينية في المحافل الدوليّة، مع إطلاق معركة التحرر الاقتصادي من إسرائيل، للتخلص من التبعية الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال، وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية. والمرحلة الحالية والصعبة تتطلب توطين الإقتصاد الفلسطيني، وبناءه على أسس متينة، وقواعد صلبة، وتحويله من اقتصاد تابع يزرع تحت الاحتلال، إلى اقتصاد دولة مستقلة، قادر على الاعتماد الذاتي، والنمو المستدام، وخلق فرص عمل دائمة ومستمرّة.

ومن هنا أصبح من الضرورة الملحة إعادة صياغة العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل باتفاقية مختلفة متوازنة تقوم على حرية التجارة، وتضمن التوازن

الاقتصاد الفلسطيني ملحقاً ومكملاً للاقتصاد الإسرائيلي، وهي علاقة قائمة على خلق حقائق جديدة بالأمر الواقع لانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني.

تعتبر التنمية الإقتصادية في فلسطين من الأولويات التي تشغل بال الفلسطينيين على إختلاف المراحل التي مر بها الشعب الفلسطيني. ويبدو أن موضوع التنمية في فلسطين والظروف التي تعيشها قد فرض طابعاً خاصاً سواء على طبيعة النشاط أو على خطط وبرامج التنمية، وبالتالي اكتسب مفهوم التنمية خصوصية مرتبطة بما يدور في المنطقة وعلاقته بمجريات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

وفيما يخص التجربة التنموية الفلسطينية فإن موضوع التنمية كان دائماً موضع إهتمام، ولكن النقاش لغاية الآن لم يستكمل بالإعلان عن رؤية تنموية متفق عليها من قبل جميع شركاء التنمية نظراً لظروف الاحتلال الذي أدى إلى عدم وجود توجه تنموي شامل. ولسد هذا النقص لابد من تصدى شركاء التنمية الفلسطينية الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لهذه المهمة ببلورة رؤية تنموية تحظى بإجماعهم، وليصار إلى إعتماها رسمياً من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية في حشد وتوحيد الجهود التنموية لبناء قاعدة إقتصادية إجتماعية متينة، وخلق مقومات إقتصاد عصري ومنافس قادر على مواجهة تحديات الإفتاح والإندماج في السوق الإقليمية والعالمية.

لذا تتطلب التنمية الإقتصادية في أي بلد آليات تنفيذ تبدأ بوضع الأهداف لحصر الموارد في ضوء تقييم الوضع الراهن، ثم تحديد متطلبات تحقيق الأهداف ورسم السياسات والإجراءات والآليات اللازمة لتنفيذها. وهذا يحتاج إلى جهد منظم من جميع شركاء التنمية الفلسطينية، الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في إطار مؤسسي وقانوني، يتحقق باستخدام الوسائل والسياسات الإقتصادية المختلفة.

